Coalition for
the International
Criminal Court

www.iccnow.org

708 Third Avenue, 24th Floor
New York, NY 10017, United States
P. 1.212.687.2863
F. 1.212.599.1332

Bezuidenhoutseweg 99A
2594 AC The Hague, The Netherlands
P. 31.70.363.4484
F. 31.70.364.0259

نيويورك، ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩م

فخامة رئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة
رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

فخامة الرئيس،

نكتب إليكم، نيابة عن تحالف المحكمة الجنائية الدولية، و هو شبكة عالمية تضم أكثر من ٢٥٠٠ منظمة غير حكومية في أكثر من ١٥٠ دولة في العالم، ويهدف التحالف إلى الدعوة إلى محكمة جنائية دولية عادلة و فعالة و مستقلة ولإتاحة فرصة أكبر لجلب العدالة لضحايا الإبادة الجماعية،و جرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب.

ونتشرف بإعلامكم بأن الجزائر قد اختيرت لتكون محلاً لحملة المصادقة العالمية خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩، وهي حملة عالمية يقوم بها تحالف المحكمة الجنائية الدولية حيث يتم استهداف إحدى الدول كل شهر لنفس الغرض.

وفي هذه المناسبة، نود أن نهنئ الجزائر مرة أخرى كدولة موقعة على نظام روما الأساسي و نطلب بكل احترام من فخامتكم، وفقا للقانون الدولي ذات الصلة الدول الموقعة، تكثيف العمل على تصديق الجزائر لهذا المعاهدة التاريخية. و نعتقد بان الجزائر يجب أن تصدق على روما الأساسي من قبل مؤتمر المراجعة الذي سيعقد في ٣١ مايو/أيار ٢٠١٠، عندما سيتم النظر في التعديلات المقترحة للمعاهدة بما في ذلك استكمال تعريف جريمة العدوان.

و كما تعلمون، إن تحقيقات المحكمة في أوغندا و جمهورية إفريقيا الوسطى و جمهورية كونغو الديمقراطية والسودان، بالإضافة إلى الحالات في إطار التحليل في أفغانستان و فلسطين و كولومبيا و كينيا و غيرها، تدل على أن المحكمة ماضية قدما في عملها الحاسم في وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب. و بذلك فان دعم الجزائر لهذا النظام الجديد والهام المتعلق بالعدالة الدولية عن طريق الانضمام لنظام روما يعد في غاية الأهمية.

و قد دخل نظام روما حيز النفاذ في يوليو/تموز ٢٠٠٢م و هو يحظى الآن بدعم أكثر من نصف دول العالم. ومع المصادقة الرسمية لجمهورية التشيك في ٢١ يوليو/تموز٢٠٠٩م أصبح عدد الدول المصادقة على نظام روما ١١٠ دولة، علما بان عدد الدول الموقعة هي ١٣٩ دولة.

و لا بد من الإشارة إلى أن الجزائر و الدول العربية والإفريقية قد لعبت دورا مهما في صياغة نظام العدالة الدولية، ويعد دعمهم للمحكمة الجنائية الدولية أساسي لفاعلية المحكمة و نجاحها على المدى الطويل. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا هي المنطقة الأقل تمثيلاً في المحكمة الجنائية الدولية. حيث أن لدى جامعة الدول العربية ثلاثة دول أطراف فقط، إضافة إلى اثني عشر دولة موقعة على نظام روما الأساسي. أما الاتحاد الإفريقي فلديه ٣٠ دولة عضو.

وفي عام ١٩٩٨، في ختام المؤتمر الدبلوماسي للأمم المتحدة للمفوضين المعني بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، صرح الوفد الجزائري بأن الجزائر " كانت دائما تتطلع لمحكمة من هذا النوع و كانت على الدوام ملتزمة بإنشائها. فقد قدمت الجزائر جهدا كبيرا و لكنها لم تحقق بعد كل رغباتها. فلها مخاوف. و لكنها تأمل عن طريق التوقيع على النظام أن تجلب خيرا في المستقبل".

وتستطيع الجزائر كدولة موقعة على نظام روما الأساسي أن تكمل العمل الذي بدأته في مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي عن طريق تصديقها لهذه المعاهدة الدولية.إن التصديق على المعاهدة سيسمح للجزائر بالمشاركة كدولة طرف تملك الحق في التصويت في مؤتمر المراجعة بالغ الأهمية الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية في يونيو/حزيران ٢٠١٠ بتناول احتياجاتها و اهتماماتها بما في ذلك تبني تعريف جريمة العدوان. و من ناحية أخرى، ستكون الجزائر قابلة للمشاركة كقضاة و في الانتخابات الأخرى في المحكمة.

في مصر، في يوليو/تموز المنصرم، في قمة حركة عدم الانحياز الفائتة –و التي الجزائر عضو فيها منذ مدة طويلة- حثت دول حركة عدم الانحياز الأطراف في نظام روما الأساسي الدول غير الأطراف في نظام روما إلى النظر بأمر المصادقة أو الانضمام لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وعليه، فإن التحالف الدولي للمحكمة الجنائية الدولية يناشد فخامتكم ويحث الحكومة الجزائرية على الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية في أقرب وقت ممكن و مواءمة التشريعات الجزائرية بشكل كامل مع جميع الالتزامات المنصوص عليها في نظام روما بما في ذلك المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بامتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية. وإنه بالانضمام إلى نظام روما الأساسي ومواءمة القانون الوطني لهذا النظام، ستضمن الجزائر إدماج معايير حماية حقوق الإنسان العليا في نظامها القانوني، وأن المحاكم الجزائرية ستكون قادرة على محاكمة أخطر انتهاكات حقوق الإنسان واشد الجرائم خطورة، علماً بأن المحكمة الجنائية الدولية لا تتدخل إلا عندما تكون المحاكم الوطنية غير قادرة أو غير راغبة عن إجراء المحاكمة.

ويحث التحالف الجزائر بشدة على أن تنتهز هذه الفرصة للانضمام رسميا إلى المحكمة الجنائية الدولية في هذا العام، و بذلك تعبر الجزائر عن دعمها المستمر للعدالة و حقوق الإنسان.

مع خالص التقدير،

William R Pace

ويليام بيس
مدير
تحالف المحكمة الجنائية الدولية
هاتف: ٨٥٣١ ٤٦٥ ٦٤٦ ١+
فاكس: ١٣٣٢ ٥٩٩ ٢١٢ ١+

نسخة مع التحية ل:

دولة رئيس مجلس الوزراء السيد أحمد أويحيى
معالي وزير الخارجية السيد مراد مدلسي
معالي وزير دولة، ممثل شخصي لرئيس الدولة، السيد عبد العزيز بالخادم
معالي وزير العدل، حافظ الأختام، السيد طيب بلعيز
معالي وزير العلاقات مع البرلمان، السيد محمود خذري
دولة رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح
دولة رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد عبد العزيز زياري
سعادة سفير الجزائر لدى الأمم المتحدة السيد مراد بن مهيدي
رئيس اللجنة الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان ، السيد مصطفى فاروق قسنطيني